تناوب الأدوات في المعنى بين القبول والرد: دراسة نحوية

Tools alternate in meaning between acceptance and rejection... A syntactic study

10.35781/1637-000-0103-003

د. عامر فائل محمد بلحاف*

*أستاذ اللغة والنحو في قسم اللغة العربية
جامعة الشرقية – سلطنة عمان

الملخص:

هدف هذا البحث إلى دراسة قضية نحوية ثار حولها الجدل في التراث اللغويّ العربي القديم، وهي تناوب الأدوات في المعنى التي انقسم البصريون والكوفيون بين قابل فيها ورافض منكر ووفق منهج وصفي تحليلي، فقسّم إلى أربعة مباحث، عرض المبحث الأول الأدوات التي ثار حولها الجدل بعد أن جمعها من المظان النحوية، وتعقّب المبحث الثاني ارتحال ظاهرة التناوب من علم التفسير إلى علم النحو ونظرة المفسّر والنحوي للأداة في نصّ ما، فيما حلّل المبحث الثالث رؤية النحويين للتناوب وآراءهم المختلفة فيه بين مجيز ومانع، وخُصّص المبحث الرابع والأخير لظاهرة التناوب واللغات السامية، وفيه ناقش رؤى بعض أرباب اللغات السامية في هذه المسألة. وقد تابع البحث - بعد التحليل والمناقشة - الكوفيين في القول بـ (تناوب الأدوات في المعنى)؛ لأنّه وجد في قول البصريين بالمنع نوعاً من التقييد الذي لا تقبله اللغة ولا يطيقه الكلام والمتكلمون، فليس الأصل في الأداة أنْ تدلّ على معنى واحد، بل الأصل فيها التنويع والاتساع، ولاسيما أنّ هذه الظاهرة - ظاهرة التناوب - تُسنَـد بكلام الله عـزّ وجل وتُعضد كذلك بكلام العرب.

الكلمات المفتاحية: التناوب، الأدوات، المعنى، النحو.

Abstract

This research tackled a syntactic issue that sparked debate in the ancient Arabic linguistic heritage, which is the alternation of tools in meaning that divided the Basrans and the Kufans into those who accepted it and those who rejected it. The study was divided into four sections. The first section presented the tools around which the debate arose after gathering them from linguistic sources. The second section traced the migration of the alternation phenomenon from the science of interpretation to the science of syntax and the interpretation of the interpreter and the grammarian of a tool in a text. The third section analyzed the views of grammarians on alternation and their different opinions on it between permitting and prohibiting. The fourth and final section was dedicated to the alternation phenomenon and Semitic

ISSN : 2410-1818

languages, discussing the views of some Semitic language experts on this issue. After analysis and discussion, the research followed the Kufans in stating that tools alternate in meaning because they found in the Basrans' prohibition a type of restriction that is not accepted by language and is not tolerable by speech and speakers. The essence of the tool is not to indicate a single meaning, but its essence is diversity and expansion, especially since this phenomenon - the alternation phenomenon - is supported by the words of God Almighty and is also supported by the words of the Arabs.

Keywords: alternate, tools, meaning, grammar

مقدمة:

حظي حقل الأدوات النحوية بعناية العلماء منذ سنوات التأسيس الأولى، فراحوا يدرسون هذه الأداة بنيةً وعملاً واستعمالًا ومعنى، وتمخض عن هذه الدراسات آراء لغوية عديدة في بساطة الأداة أو تركيبها، وإعمالها أو إهمالها، ووظيفتها في هذا التركيب، بالإضافة إلى المعنى الذي حاز نصيبًا وافرًا من البحث. وتحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على زواية محددة من معنى الأداة وهو: هل من الممكن أن يتعدد معناها، وهل يأخذ بعضها معنى بعض، وهي مسألة بحثها النحاة المتقدمون تحت مصطلح (التناوب).

عرّف الشريف الجرجاني (المعنى) بقوله: "هو ما يُقصد بشيء"، ثم قال: "والمعاني هي الصور الذهنية من حيث إنّه وُضِع بإزائها الألفاظ، والصورة الحاصلة في العقل من حيث إنّها تقصد باللفظ سُمّيتْ معنى" [1]، وذكر الدكتور: حماسة في كتابه (النحو والدلالة) تعريفًا آخر للمعنى هو: "القيمة الدقيقة التي يتخذها المدلول المجرد في سياق أوحد"[2]. وقد حظي معنى الأداة بعناية العلماء واهتمامهم حين أخذ المفسرون وعلماء العربية يفصلون المعاني المختلفة للأداة الواحدة في القرآن الكريم، كما فعل ابن عباس – رضي الله عنه – حين قال: "كل شيء في القرآن (أو) فهو مخيّر، فإنْ كان (فمن لم يجد) فهو الأول فالأول" [3]، وكما صنع الكسائي في قوله تعالى: ﴿**قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ**﴾ [4] إذ قال: "كل ما في القرآن من (عسى) على وجه الخبر فهو موحّد كالآية السابقة، ووُحِّد (عسى) على معنى: الأمر أن يكون كذا، وما كان على الاستفهام فإنّه يُجمع نحو: ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ أَنْ تَوَلَّيْتُمْ**﴾ " [5].

ومعنى الأداة عند النحاة يتأرجح بين قولين؛ الأول: أنّ الأصل في الأداة أنْ تدل على معنى واحد بعينه، وإنْ فُهم تعددٌ فللأصل يعود، وهذا مذهب البصريين، والثاني: أنّ معنى الأداة الواحدة قد يتعدد، وهو مذهب الكوفيين وبعض النحاة المتأخرين، وقد ذكر المرادي هذين الاتجاهين في معنى الأداة فقال: "فإنْ قيل: فإنّ الحرف الواحد قد يرد لمعانٍ كثيرة، فالجواب: أنّ الأصل في الحرف أن يوضع

ISSN : 2410-1818

لمعنى واحد، وقد يُتوسّع فيه فيُستعمل في غيره، قاله بعضهم" [6]. لذا رام البحثُ دراسة هذا الخلاف، والخروج برأي مطمئن قائم على البراهين والأدلة، ولتحقيق هذا المراد استخرج أولاً مادة الخلاف في معنى الأداة من أمهات كتب النحو وكتب الأدوات وحروف المعاني، ولم تفته الإفادة من كتب التفسير، ثم أعقبها بالدرس والتحليل والترجيح منطلقاً من الرغبة في الحصول على إجابةٍ محددةٍ عن السؤال: هل الأصل في الأداة أنْ توضع لمعنى واحد أم أنّ الأصل هو التعدد والاتساع والتنويع؟

التناوب:

(التناوبُ) مصدرٌ للفعل الخماسي (تناوبَ)، وهو فعلٌ تشير مادته الثلاثية (نوب) في اللغة إلى القيام مقام الشيء؛ قال ابن منظور: "وناب عني فلانٌ ينوب نوبًا ومنابًا؛ أي: قام مقامي، وناب عنك في هذا الأمر نيابةً: إذا قام مقامك" [7]. وقال: "ويقال: المنايا تتناوبنا؛ أي: تأتي كلاًّ منّا لنوبته... وتناوب القومُ الماءَ: تقاسموه" [8]. ولا تطالعنا بعض معاجم المصطلحات الشهيرة كالتعريفات للجرجاني، والكليات للكفوي، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي بتعريف لهذه اللفظة كمصطلح على الرغم من شهرته في أوساط النحاة، وشهرة الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين في حقل الأدوات، وقد يجعل بعض أرباب المصطلح لهذه اللفظة مرادفات أخر كـ (التعاور) على نحو ما فعل الكفوي، لكنْ من غير أنْ يذكر أي تفصيل، إذ قال: "والعار يائيٌّ لقولهم: عيّرتهُ بكذا، والصواب أنّ المنسوب إليه العاريّة اسم من الإعارة، ويجوز أن يكون من التعاور وهو التاوب" [9].

والتناوب في حقل الأدوات حلول بعضها مكان بعض، وقد بحثه النحاة المتقدمون في باب حروف الجر تحديدًا، واختلفوا في جوازه من عدمه، وهذا ما تحاول الدراسة تجليته في هذه الصفحات مع العناية ببحث الخلاف في هذه الظاهرة بالأدوات جميعها دون الاقتصار على حروف الجر.

المبحث الأول: خلاف النحاة في تناوب الأدوات (نظرة عامة):

اختلف النحاة في نيابة بعض الأدوات عن بعضها، فذهب بعضهم إلى القول بالتناوب كما فعل الكوفيون، وتابعهم في ذلك بعضُ البصريين والنحاة المتأخرون زمنًا، ومنعه بعضهم الآخر كما فعل جمهور البصريين الذين ساقهم هذا الخلاف إلى القول بـ (التضمين) في بعض المواضع، وهذا ما تجليه المادة النحوية الآتية:

(إذْ): هي عند الجمهور للظرفية [10]، وخالف أبو عبيدة فجعلها بمعنى (قد) دالةً على التحقيق [11]، واستشهد لرأيه هذا بقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ**﴾ [12]، وجعلها السهيلي[13] بمعنى (أنْ) في قوله تعالى: ﴿**بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾[14]، وقد ردّ المرادي وابن هشام الأنصاري هذا الرأي بقولهما: وليس هذا القول بشيء[15].

ISSN : 2410-1818

(إلى): المشهور في معناها انتهاء الغاية نحو: (سرتُ إلى السوقِ)، هذا ما نصّ عليه البصريون [16]، وخالف الكوفيون فجعلوها بمعانٍ عدة، منها (مِنْ) [17]، واستدلوا بقول ابن أحمر من الطويل:

تقولُ وقد عاليتُ بالكُورِ فوقها أيُسقى فلا يُروى إليّ ابنُ أحمرا [18]

وتابعهم في ذلك ابن مالك[19]. وبمعنى (في)، قال المالقي: "وذلك موقوف على السماع لقلته كقولك: (جلستُ إلى القومِ) أي: فيهم" [20]، وذكر هذا المعنى القتبي [21] وابن مالك [22] ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿**لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**﴾ [23]، وقول النابغة من الطويل:

فلا تتركنّي بالوعيدِ كأنني إلى الناسِ مطليٌّ به القارِ أجربُ [24]

وأنكر ابن عصفور هذا المعنى فقال: "لو كانت بمعنى (في) لساغ أنْ يقال: (زيدٌ إلى الكوفة) أي: في الكوفة، فلمّا لم تقله العرب وجب أن يتأول ما أوهم ذلك" [25]. ونقل ابن هشام عنه: "وقال ابن عصفور: هو على تضمين (مطليّ) معنى (مبغّض)" [26]. وبمعنى (مع) [27]، ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ**﴾ [28] وقوله: ﴿**مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ**﴾ [29]، وقول امرئ القيس من الطويل:

لهُ كَفَلٌ كالدّعْصِ لبَّدَهُ الندى إلى حارِكٍ مثلِ الغبيطِ المذأّبِ [30]

وقول ابن مفرغ الحميري من الخفيف:

شَدَخَتْ غرّةُ السوابقِ فيهمُ في وجوهٍ إلى اللّمامِ الجِعَادِ [31]

قال الموزعي: "وأوّل ذلك المانعون بالغاية" [32]. وبمعنى (اللام)، ومثّل له ابن مالك [33] بقوله تعالى: ﴿**وَالأَمْرُ إليكِ**﴾ [34]، وخالفه بعضهم فقال: المعنى: الأمر منتهٍ إليك [35].

(إلاّ): هي عند الجمهور للاستثناء، وخالف الأخفش وأبو عبيدة [36] والهروي [37] فجعلوها بمعنى (الواو) أيضًا، والخلاف في هذا المعنى مشهور بين الكوفيين والبصريين، وقد نقله أبو البركات في الإنصاف فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنّ (إلاّ) تكون بمعنى (الواو)، وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعنى (الواو)، أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لمجيئه كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿**لِئَلاَ يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجّةٌ إلاّ الذينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ**﴾ [38] أي: ولا الذين ظلموا... وقال تعالى: ﴿**لاَ يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسّوءِ مِنَ القَوْلِ إلاّ مَنْ ظُلِمَ**﴾ [39] أي: ومن ظُلم... ثم قال الشاعر [من الوافر]:

وكلُّ أخٍ مُفارقهُ أخوهُ لعَمرُ أبيكَ إلاّ الفرقدان [40]

ISSN : 2410-1818

أي: والفرقدان. والشواهد على هذا في أشعارهم كثيرة جدًّا". ونقل بعد ذلك احتجاج البصريين فقال: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ (إلاّ) لا تكون بمعنى (الواو)؛ لأنّ (إلاّ) للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول و(الواو) للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر" [41]. ورجّح أبو البركات أن تكون (إلاّ) في مثل هذه المواضع بمعنى (لكنْ) [42].

(أَنْ): المشهور في معناها أنّها للمصدرية، وجوّز بعض النحاة -منهم سيبويه- أن تكون مفسرة بمعنى (أيْ) [43]، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿**وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا**﴾ [44] وقوله: ﴿**وَمَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ**﴾ [45] وقوله: ﴿**وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ**﴾ [46]. وعن الزمخشري أنّ (أنْ) في قوله تعالى: ﴿**أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الجِبَالِ بُيُوتًا**﴾ [47] مفسرة [48]، ونُقِل عن الكوفيين إنكارهم للمفسرة البتة [49]؛ قال ابن هشام: "وهو عندي متجه؛ لأنّه إذا قيل: (كتبتُ إليه أنْ قمْ) لم يكن (قمْ) نفس (كتبتُ)، كما كان (الذهب) نفس (العسجد) في قولك: (هذا عسجدٌ أي ذهبٌ)، ولهذا لو جئتَ بـ (أي) مكان (أنْ) في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع" [50]. وتكون بمعنى (إنْ) الشرطية، وإلى هذا الرأي ذهب الأصمعي والكوفيون [51]، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ [52]، كما جعلوا منه قول الفرزدق من الطويل:

أتجزعُ أنْ أُذنا قتيبةَ حُزّتا جهارًا ولم تجزعْ لقتلِ ابنِ خازمِ ؟ [53]

وقد منع ذلك الخليل وسيبويه [54]، وتأول البصريون الشاهدين على أنّ (أنْ) فيهما مصدرية [55]. وتكون بمعنى (لا)، ذكره الزجّاج [56] والهروي [57]، وردّه ابن مالك بعدما حكاه عن بعض النحويين [58]، ومن شواهدهم على هذا المعنى: ﴿**قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ**﴾ [59]، ونُقل المعنى عن الفراء [60]. قال المرادي: "والصحيح أنّها لا تفيد النفي، و(أنْ) في الآية مصدرية" [61]. وتكون بمعنى (لئلا) عند الكسائي [62] كما في قوله تعالى: ﴿**يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا**﴾[63]، واستشهد غيره لهذا المعنى بقول عمرو بن كلثوم من الوافر:

نزلتُمْ منـزلَ الأضيافِ منّا فعجّلنا القِرى أنْ تشتمونا [64]

ومذهب البصريين أنّها مصدرية، والأصل: كراهة أنْ تضلوا، ومخافة أن تشتمونا [65].

(إنْ): ذكر ابن هشام لها أربعة معانٍ: الشرطية، والنفي، والتخفيف من الثقيلة، والزيادة، ثم قال: "وزيد على هذه المعاني الأربعة معنيان آخران: فزعم قطرب أنّها تكون بمعنى (قد)... وزعم الكوفيون أنّها تكون بمعنى (إذْ)" [66]. أمّا المعنى الأول (قد) فنقله ابن فارس في (الصاحبي) [67]، وردّه

ISSN : 2410-1818

المالقي جاعلاً (إنْ) مخففة [68]، وتبعه المرادي الذي نسب هذا الرأي للكسائي [69] في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [70]، وقال السيوطي: "أن تكون بمعنى (قد) ذكره قطرب، وخرّج عليه: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ أي: قد نفعتْ ولا يصح معنى الشرط فيه؛ لأنّه مأمور بالتذكير على كل حال، وقال غيره: هي للشرط ومعناه ذمهم واستبعادٌ لنفع التذكر فيهم" [71]. أمّا المعنى الثاني (إنْ بمعنى إذ) فقد نقل أبو البركات خلاف البصريين والكوفيين فيه فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنْ) الشرطية تقع بمعنى (إذ)، وذهب البصريون إلى أنّها لا تقع بمعنى (إذ)، أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّ (إنْ) قد جاءت كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى (إذ)، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ [72] أي: وإذ... وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [73] أي: إذ كنتم.. وقال الشاعر من الكامل:

وسمِعتَ حلفتَها التي حَلَفَتْ إنْ كانَ سمعُكَ غيرَ ذي وَقْرِ [74]

أي: إذ، والشواهد على هذا أكثر من أن تحصى" [75]. ونقل استدلال البصريين فقال: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنّ الأصل في (إنْ) أن تكون شرطًا، والأصل في (إذْ) أن تكون ظرفًا، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وُضِع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه" [76].

(أوْ): مذهب البصريين أنّها لأحد الشيئين؛ لأنّ "الأصل في كل حرف أن لا يدل إلاّ على ما وُضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر" [77]، ومذهب الكوفيين أنّها تكون بمعنى (الواو) كقوله تعالى: ﴿لاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [78]، وبمعنى (بلْ) [79] كقول ذي الرمة من الطويل:

بدتْ مثلَ قرْنِ الشمسِ في رونقِ الضحى وصورتِها أو أنتِ في العينِ أملحُ [80]

وعن سيبويه أنّ (أو) تكون للإضراب بمعنى (بل) بشرطين: أن يتقدم عليها نفي أو نهي وإعادة العامل نحو: ما قامَ زيدٌ أو ما قامَ عمروٌ، ولا يقمْ زيدٌ أو لا يقمْ عمروٌ" [81]. وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان: "تأتي للإضراب مطلقًا احتجاجًا بقول جرير [من البسيط]:

ماذا ترى في عيالٍ قد بَرِمْتُ بهم لم أُحْصِ عدَّتَهم إلاّ بعَـدّادِ

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً لولا رجاؤُكَ قد قتّلتُ أولادي " [82]

ISSN : 2410-1818

وتابع الزجاجي الكوفيين فجعلها للشك والتخيير والإباحة وللصرف بمعنى (إلاّ أن) وبمعنى (حتى)، كما جعلها بمعنى (الواو) في شواذ الشعر [83]، واستدل بقول توبة بن الحمير من الطويل:

وقد زعمتْ ليلى بأنيّ فاجرٌ لنفسي تُقاها أو عليها فجورها [84]

وعلّق المالقي على هذا البيت بقوله: "فـ (أو) هنا بمعنى (الواو)، وهو قليل لا يقاس عليه وإنّما الباب الكثير ما ذكرناه" [85].

(الباء): أصل معناها عند سيبويه الإلصاق نحو: (ضربته بالسوط) [86]، وقيل: الاستعانة نحو: (كتبتُ بالقلمِ) [87]، وأطلق الثعالبي على هذه الباء الأخيرة مصطلح (باء الاعتمال) [88]، وجعل ابن مالك هذه الباء للسببية، ولم يعبّر بـ (الاستعانة) [89]، وقال الأصمعي والفارسي وبعض الكوفيين: تجيء بمعنى (مِنْ) وسموها تبعيضية [90]، وجعل هؤلاء منه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾ [91]، وقول أبي ذؤيب من الطويل:

شربنَ بماءِ البحرِ ثمّ ترفّعتْ متى لُجَجٍ خُضرٍ لهنّ نئيجُ [92]

قال ابن هشام: "والظاهر أنّ الباء فيهنّ للإلصاق" [93]. وقال الدكتور: محمد حسن عواد: "والذي نراه أنّ الباء في هذه الشواهد جميعًا هي باء زائدة والمعنى: يشربها عباد الله " [94]، وجعلها الكوفيون أيضًا بمعنى (عن) وسموها (باء المجاورة) [95]، واستشهدوا لها بقوله تعالى: ﴿**فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا**﴾ [96]، وتأوّل البصريون ذلك فجعلوها سببية؛ أي: فاسأل بسببه [97]. وزاد ابن مالك لمعاني الباء (المقابلة)، نحو: (اشتريتُ الفرسَ بألفٍ)، وبمعنى (اللام) وسمّاها (التعليل) [98]، وممّل لها بقوله تعالى: ﴿**إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُم العِجْلَ**﴾ [99]، والباء في الموضعين عند المرادي للسبب [100].

(ثمّ): مذهب الجمهور أنّها حرف عطف يفيد الترتيب مع التراخي [101]، ومذهب قطرب أنّها تجيء بمعنى (الواو) ولا ترتيب [102]، وأنشد من المتقارب:

سألتُ ربيعةَ مَنْ خيرُها أبًا ثمَّ أمًّا ؟ فقالتْ: لِمَه ؟ [103]

كما استشهد بقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ**﴾ [104]، ونسب المرادي هذه النيابة للفراء والأخفش أيضًا [105]. ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُم ثُمَّ صَوَّرْنَاكُم ثُمَّ قُلْنَا لِلملائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ**﴾ [106]. وأجاب عن هذا الرأي المجاشعي فقال: "وهذا عند حذّاق النحويين على خلاف ما ذهب إليه، ولهم فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أنّه ترتيب في الأخبار لا في حقيقة المعنى كما تقول: أنا مسافرٌ غدًا ثمّ إني اليومَ قاصدٌ إلى زيدٍ، والثاني: أنّ المعنى: ولقد خلقنا إيّاكم ثم صورنا إياكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا،

ISSN : 2410-1818

والثالث: أنّ الخطاب لنا، والمراد أبونا آدم عليه السلام" [107]. وقال المالقي: "والصحيح مذهب البصريين، بدليل استقراء كلام العرب، أنّها لا تكون إلاّ مرتبة" [108]، وعن الفرّاء أيضًا: أنّ (ثمّ) تكون بمعنى (الفاء) [109]، واستدل المثبتون هذا المعنى بقول أبي داؤد الإيادي من المتقارب:

كهزِّ الرُّدينيّ تحتَ العَجَاجِ جرى في الأنابيبِ ثمّ اضطربْ [110]

(حتّى): يتفق النحاة في أنّها تكون بمعنى (إلى)، وبمعنى (كي)، نحو: (سرتُ حتى السوقِ)، و(لأسيرنّ حتى أبلغَ المدينةَ) [111]، وأضاف ابن مالك لها معنى ثالثًا هو (إلى أنْ) [112]، واستدل له بقول المقنع الكندي من الكامل:

ليس العطاءُ من الفضولِ سماحةً حتى تجودَ وما لديكَ قليلُ [113]

قال المرادي: "وهو معنى غريب" [114].

(على): معناها الاستعلاء عند البصريين [115]، وجعلها الكوفيون بمعنى (مِنْ) أيضًا [116]، واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿**إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ**﴾ [117]، وقال البصريون: هي على التضمين؛ أي: إذا حكموا على الناس في الكيل [118]. وجعلوها بمعنى (عن) أيضًا [119]، ومن شواهدهم قول القحيف العقيلي من الوافر:

إذا رضيتْ عليّ بنو قُشيرِ لعمرُ اللّهِ أعجبني رضاها [120]

قال ابن هشام: "ويحتمل أنّ (رضي) ضمّن معنى (عطف)، وقال الكسائي: حُمل على نقيضه وهو (سخط)" [121]. وبمعنى (في) [122]، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿**وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ**﴾ [123]، وقوله: ﴿**وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ**﴾ [124]، وقال ابن هشام: "ويحتمل أنّ (تتلو) مضمّن معنى (تتقول)، فيكون بمنزلة: ﴿**وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ**﴾ ..." [125]، وجعلها الزجاجي بمعنى (منذُ) وبمعنى (إلى)، وقد علّق محقق الكتاب على المعنى الأول فقال: "لم أعثر على هذا المعنى لـ (على)" [126]، وعلى المعنى الثاني بقوله: "لم أعثر على ما يؤيد أنّ (على) تأتي بمعنى (إلى)" [127].

(عن): المشهور في معناها أنّها للمجاوزة [128]، وجعلها ابن مالك كـ (الباء) في إفادة معنى الاستعانة، نحو: (رميتُ عن القوس) أي: بالقوس، مستدلاً بحكاية الفراء عن بعض العرب: رميتُ عن القوس وبالقوس وعلى القوس [129].

(الفاء): مذهب الأخفش أنّها تكون بمعنى (الواو) [130]، وتابعه الجرمي الذي خصّه بالأماكن والمطر نحو: (عفا مكانُ كذا فمكانِ كذا) [131]. ومن الشواهد قول امرئ القيس من الطويل:

ISSN : 2410-1818

قفا نبكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسقطِ اللوى بين الدخولِ فحومَلِ [132]

وقول النابغة من الطويل أيضًا:

عفا ذو حُسىً مِنْ فرتنَى فالفوارِعُ فجنبًا أريكٍ فالتّلاعُ الدوافعُ [133]

وأنكر المرادي قول من قال: إنّها تكون بمعنى (حتى)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ [134]، وقول بعض الكوفيين: إنّها بمعنى (إلى) في نحو قولهم: (هو أحسنُ الناسِ ما بين قرنٍ فقَدَمٍ)، وقال: إنّها في ذلك عاطفة [135].

(في): قال ابن فارس: "زعموا أنّ (في) للتضمن، تقول: (المالُ في الكيسِ)، و(الماءُ في الجرةِ). ويقولون: إنّها تكون بمعنى (على) في قوله جلّ ثناؤه: ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾ [136]، وأنّها تكون بمعنى (معَ) في قوله جلّ ثناؤه: ﴿**فِي تِسْعِ آيَاتٍ**﴾ [137]، وكان بعضهم يقول: إنّما قال: ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾ لأنّ الجذع للمصلوب بمنزلة القبر للمقبور، فلذلك جاز أن يقال فيه هذا. وأنشدوا [من الطويل]:

هُمُ صلبوا العبديَّ في جذعِ نخلةٍ فلا عطستْ شيبانُ إلاّ بأجدعا " [138].

وجعلها قومٌ بمعنى (الباء) [139] في قوله تعالى: ﴿**يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ**﴾ [140]، وخالفهم ابن هـ شام فجعلها لـ سبب؛ أي: بسبب هذا الجعل [141].

(الكاف): المشهور في معناها أنّها للتشبيه [142]، وذكر المالقي أنّها قد تكون بمعنى (الباء)، واستدل لذلك بجواب العجاج: (كخير) لمن سأله: (كيف أصبحتَ؟) [143]، وجعل ابن مالك (الكاف) في جواب العجاج بمعنى (على) [144]، قال المرادي: "قلتُ: وليست (الكاف) بمعنى (الباء)، ولا بمعنى (على) إذ لا دليل على ذلك" [145].

(لام الجر): المشهور في معناها أنّها للملك نحو: (الكتابُ لكَ) [146]، وعن الكوفيين أنّها قد تنوب عن (على) [147] كقوله تعالى: ﴿**وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ**﴾ [148]، وعن الفراء أنّها قد ترد بمعنى (إلى) [149]، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ**﴾ [150]، وعن ابن الحاجب أنّها تنوب عن (عن) [151]، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ**﴾ [152]، ومن شواهد هذا المعنى قول أبي الأسود الدؤلي من الكامل:

كضرائرِ الحسناءِ قلنَ لوجهها حسدًا وبغضًا: إنّه لدميمُ [153]

ISSN : 2410-1818

ونقل المرادي أنّها قد تكون بمعنى (عند) [154]، كقولهم: (كتبتُهُ لخمسٍ خلونَ)، وبمعنى (بعد) كقوله تعالى: ﴿**أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ**﴾ [155]، وللمالقي آراء طريفة في رد هذه المعاني المذكورة؛ إذ قال: "أن تكون بمعنى (إلى) وذلك قياس؛ لأنّ (إلى) يقرب معناها من معنى (اللام) وكذلك لفظها" [156]، وقال: "أن تكون بمعنى (على)، وذلك موقوف على السماع، لأنّ الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياسًا" [157]، وقال: "أن تكون بمعنى (مع)، وهو مسموع لا يقاس عليه لبعد معنييهما ولفظيهما، وممّا سُمع من ذلك قول الشاعر:

فلمّا تفرقنا كأني ومالكًا لطولِ اجتماعٍ لم نبتْ ليلةً معا " [158]

(لمّا): هي أداة جازمة للمضارع بمعنى (لم) في نفي المستقبل [159]، وخالف ابن السراج فجعلها بمعنى (حين) [160]، وتبعه في ذلك أبو علي الفارسي [161] والهروي [162]، وجعلها ابن مالك ظرفًا بمعنى (إذ) إنْ وليها فعل ماضٍ لفظًا ومعنى، ونسب هذا القول لأبي علي [163].

(لو): مذهب أكثر النحويين أنّها تنوب عن (إنْ) الشرطية في الماضي والمستقبل [164] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ**﴾ [165]، وخالف ابن الناظم فقال: "وعندي أنّ (لو) لا تكون لغير الشرط في الماضي، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿**وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ**﴾ [166]، وقول الشاعر [من الطويل]:

ولو أنّ ليلى الأخيليةِ سلّمتْ عليّ ودوني جُندلٌ وصفائحُ

لسلّمتُ تسليمَ البشاشةِ أو زقا إليها صدىً من جانبِ القبرِ صائحُ [167]

لا حجة فيه لصحة حمله على المضي" [168].

(لولا): قال المرادي: "زعم علي بن عيسى والنحاس أنّ (لولا) تأتي بمعنى (ما) النافية، وحملا على ذلك قوله تعالى: ﴿**فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ**﴾ [169] أي: ما كانت قرية" [170].

(مِنْ): المشهور في معانيها أن تكون لابتداء الغاية نحو: (خرجتُ من الدارِ) [171]، وعدّد المجاشعي لها أربعة مواضع: ابتداء الغاية، والتبعيض نحو: (أخذتُ من المالِ درهمًا)، والقَسَم نحو: (مِن ربي لأخرجنّ)، وزائدة نحو: (ما جاءني من أحدٍ) [172]. وذكر الكوفيون لها معانٍ عدة، اختُلف في بعضها كمعنى (الباء) في قوله تعالى: ﴿**يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ**﴾ [173]، قال المرادي: "وهذا قول كوفي، ويحتمل أن تكون لابتداء الغاية" [174]، وبمعنى (في) [175] كقوله تعالى: ﴿**مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ**﴾ [176]، وكقول الشاعر من الطويل:

ISSN : 2410-1818

عسى سائلٌ ذو حاجةٍ إنْ منعتَهُ من اليومِ سؤلاً أنْ يُيسّر في غدِ [177]

والبصريون أنّها قد تكون للتبعيض على حذف مضاف؛ أي: من مسؤولات اليوم [178]، كما خرجوا أكثر هذه المواضع على التضمين، فقالوا في قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [179] إنّ المعنى: منعناه بالنصر من القوم، وجعل الأخفش (مِنْ) في الآية بمعنى (على) [180].

(هل): المشهور في معناها أنّها للاستفهام، وذكر سيبويه أنّها تأتي بمعنى (قد) فتفيد التحقيق [181]، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ [182]، وتابعه في هذا المعنى كثير من النحاة منهم: الفراء [183] والمبرد [184] والزجاجي [185] والمالقي [186]، ونسب ابن هشام هذا المعنى لابن عباس – رضي الله عنهما – وللكسائي [187]، وقال المالقي: "وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل قول الشاعر [من البسيط]:

سائلْ فوارسَ يربوعٍ بشدتِنا أهل رأونا بسفحِ القُفِّ ذي الأكَمِ [188]

وزعم بعضهم أنّ (هل) في الآية للتقرير، وهذا مردود لأنّه لم يثبت في (هل) معنى التقرير، فيُحمل هذا عليه، ولا يليق بالآية، بل اللائق بـ (هل) فيها أن تكون للتحقيق" [189]، وردّ أبو حيان هذا المعنى فقال: "وهذا شيء قاله الكسائي والفراء وبعض المفسرين في قوله: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ﴾، وقد رددناه في الشرح"[190]، كما نقل عنه السيوطي قوله: "لم يقم على ذلك دليل واضح، إنّما هو شيء قاله المفسرون في الآية، وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب ولا يُرجع إليهم في مثل هذا، وإنّما يُرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة، لا إلى المفسرين" [191]، وذهب بعضهم إلى أنّها قد ترد بمعنى (إنّ) [192]، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ [193]، قال المرادي: "وهو قول ضعيف" [194]، وقال ابن هشام: "وهو بعيد" [195].

المبحث الثاني: التناوب.... من التفسير إلى النحو:

مضت الإشارة إلى أنّ الأدوات كانت قد حظيت منذ القدم بعناية العلماء واهتمامهم، وكانت بدايتهم مع معاني هذه الأدوات حين أخذ علماء النحو والمفسرون يفصّلون المعاني المختلفة للأداة الواحدة في النصوص القرآنية ويوضحون للناس دلالاتها، ثمّ اتسعت دائرة هذا العلم لتشمل البنية والعمل. ومن الباحثين مَنْ يعود ببدايات تعدد معنى الأداة إلى عصر النبوة، فيصعد به إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – فقال: "إنّ أقدم ما نقله إلينا المؤرخون في هذا الموضوع التحليلي معطرٌ بالأنفاس المحمدية الشريفة، فعن ابن عمر قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم - في قوله: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاّ الإِحْسَانُ﴾[196] قال: (ما جزاءُ مَن أنعمتُ عليه بالتوحيد إلاّ الجنة)، وفي رواية: (هل تدرون ماذا قال

ISSN : 2410-1818

ربكم؟) قالوا: اللّه ورسوله أعلم، قال: يقول: (ما جزاءُ مَن أنعمتُ عليه بالتوحيد إلاّ الجنة)، وأنتَ ترى أنّ (هل) قد فُسّرتْ على أنّها بمعنى (ما)، يعني أنّها للمبالغة في توكيد النفي، ومع (إلاّ) بعدها صار المعنى للحصر، وهو قول جرى عليه كثيرٌ من العلماء حتى اليوم" [197].

وإذا ما عدنا إلى المادة النحوية السابقة فسنجدها تتحدث عن ظاهرة من ظواهر تعدد المعنى وهي (التناوب في الأدوات)، وسنجدها تظهر مواقف العلماء - مفسرين ونحويين - مختلفةً إزاء هذه الظاهرة، غير أنّ موقف المفسر من التناوب – على ما يبدو – موقف لا يعتد كثيرًا بالأصول بقدر ما يعتد بالنص، وما قد يتمخض عنه من حكم شرعي، قال الراغب الأصفهاني في (كيف): "وكل ما أخبر اللّه بلفظة (كيف) عن نفسه فهو استخبار على طريق التنبيه للمخاطَب أو توبيخ نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ﴾ [198]، ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللهُ﴾ [199]، ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلمُشْرِكِينَ عَهْدٌ﴾"[200]، وقال الزركشي: "قد تأتي للنفي والإنكار كقوله: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللهِ وعِنْدَ رَسُولِهِ﴾، ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾" [201]، وذكر الزركشي بعدها معاني عدة منها: التوبيخ والتحذير والتأكيد والتعظيم والتهويل. إنّ المفسّر –كما يظهر ممّا نقله الزركشي– يؤمن بفكرة تعدد معنى الأداة وأثر السياق في إكسابها دلالة معينة، وهو من جهة أخرى لا يؤمن بأنّ الأداة لها أصل واحد يجب أن تلتزمه ولا تخرج عنه.

وإذا ما عدنا – مرة أخرى – للمادة المجموعة فسنجد فيها من النحاة من مال إلى القول بـ التناوب)، منهم: الفراء، والأخفش، والزجاج والزمخشري، وهذه طائفة من آرائهم على سبيل التمثيل لا الحصر:

النحـــوي	الأداة	المعنى المقترَض
الفـراء	ثم	الفاء
	ثم	الواو
	اللام	إلى
الأخفش	إلاَ	الواو
الزجـاج	أنْ	لا
الزمخشري	أنْ	أي

ويبدو أنّ ميل هؤلاء إلى القول بالتناوب راجعٌ إلى كونهم مفسرين أصلاً، وإلى بقاء أثر التفسير فيهم وفي نحوهم، ذلك أنّ المفسّر لا يتقيد بقيود مثل: استصحاب الحال، وأنّ الأصل في الأداة أن تدل على معنى واحد، بل هو محتكم إلى النص الذي يفرض عليه في كثير من الأحيان تجاوز قيود النحو والنحاة.

ISSN : 2410-1818

قال السيوطي في (إلاّ): "تكون عاطفة بمنزلة (الواو) في التشريك، ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة، وخرّجوا عليه: ﴿لِئَلاَ يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجّةٌ إلاّ الذينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ (202) ﴿لاَ يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ. إلاَّ مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ (203) أي: ولا الذين ظلموا ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع " (204). إنّ الأخفش والفراء وأبا عبيدة يتحدثون عن معنى أداة واردة في نص، بينما ذهب جمهور البصريين إلى قاعدة (الأصل)؛ فالأصل في (إلاّ) الاستثناء، والاستثناء: إخراجٌ للثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع إدخالٌ للثاني في حكم الأول، فلا تكون إحداهما بمعنى الأخرى. ويبدو أنّ أبا البركات – بعدما نقل الخلاف السابق – رأى في قول جمهور البصريين نوعًا من التكلف، فرجّح رأيًا ثالثًا يقترب من قول المفسرين ومن تابعهم من الكوفيين جاعلاً (إلاّ) بمعنى (لكنْ) (205). وللتدليل على هذه الفكرة نسوق رأيين في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُم وَأَيْدِيَكُم إِلَى المَرَافِقِ﴾ (206) أحدهما لنحوي والآخر لمفسر:

* قال الجليس الدينوري: "وقد حمل قوم قوله سبحانه ﴿إِلَى المَرَافِقِ﴾ على معنى (مع المرافق) واستشهدوا بقوله: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (207)، فزعموا أنّ المعنى (مع أموالكم)، وقوله: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ﴾ (208)، وزعموا أنّ المعنى (مع الله)، وليس ذلك بشيء لأنّه تأويل وتخريج، ومثل ذلك لا يُطلق إلاّ عند الضرورة، وليس ههنا – بحمد الله – ضرورة إليه؛ لأنّ لنا عنه مندوحة، وفي ظاهر اللفظ مجالاً وفسحة، وحمل الكلام على ما يبقى به على حاله، ولا يُعدل معه عن ظاهر لفظه أحرى وأولى إنْ أمكن" (209).

* وقال الزركشي: "ومنشأ الخلاف في آية الوضوء أنّ (إلى) حرف مشترك يكون للغاية والمعية، واليد تطلق في كلام العرب على ثلاثة معانٍ: على الكفين فقط، وعلى الكف والذراع، وعلى العضد، فمن جعل (إلى) بمعنى (مع)، وفهم من (اليد) مجموع الثلاثة أوجب دخوله في الغسل، ومن فهم من (إلى) الغاية، ومن (اليد) ما دون المرفق لم يُدخلها في الغسل، قال الآمدي: ويلزم من جعلها بمعنى (مع) أن يوجب غسلها إلى المنكب لأنّ العرب تسميه يدًا" (210).

إنّ قول الجليس قولٌ نحوي بصري يتمسك باستصحاب الحال وبقاعدة: إنّ الأصل في الأداة أنْ تدل على معنى بعينه، وقول الزركشي قولُ المفسر الذي يتحرر من قيودٍ قد تحاصره في فهم النص وتفهيمه، وهو قولٌ يراعي الاستعمال وما أثر عن العرب من كلام، وفيه تطويعٌ للنص – بما فيه من أدوات – لاستنباط الحكم الشرعي.

وقال المالقي: "فأمّا الباء في قولهم: (طفتُ بالبيتِ)، وقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءوسِكُمْ﴾ (211) في الآية، فذهب بعضهم إلى أنّ (الباء) في ذلك للتبعيض، ولذلك أجاز أصحاب مالك المسح في الوضوء ببعض الرأس، وانتهى الخلاف بينهم في التبعيض إلى إجازة قدر الأنملة من الرأس في المسح، والصحيح

ISSN : 2410-1818

أنّ (الباء) في ذلك كله للإلصاق.. وإنّما التبعيض الذي يمكن في التمثيل في الآية على المجاز، لا أصل للباء فيه، فهو مثل قولك: (ضربتُ زيدًا)، وأنت تريد بعضه بإطلاق اللفظ مجازًا" [212].

لقد ألزم نحاة البصرة أنفسهم القول بعدم التناوب بين الأدوات، فاصطدم قولهم هذا بكلام الله عزّ وجل وكلام العرب، فلجؤوا إلى التضمين والمجاز، وخرّجوا عليهما ما تعارض مع قاعدتهم. أمّا المفسرون ومعهم الكوفيون، فقد نظروا إلى الأداة كلفظة في النص تكتسب معناها منه بوصفها وحدةً من وحداته، فتعدد المعنى وتناوبت الأدوات معاني بعضها بعضًا. قال الزركشي في (هل): "وقد تأتي بمعنى (قد) كقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوْسَى﴾ [213]، وذكر بعضهم أنّ (هل) تأتي للتقرير والإثبات كقوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ [214]، أي: في ذلك.. وتأتي بمعنى (ما) كقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاّ أَنْ يَأْتِيَهُمْ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ﴾[215]، وبمعنى (ألاَ) كقوله: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا﴾" [216]، كما عدّد لها معاني أخر منها: الأمر والسؤال والتمني وبمعنى (أدعوك) [217]. لقد توسع المفسرون في معنى الأداة (هل)، فوردتْ عندهم بمعانٍ ذكرها النحاة: كـ (قد)، والتقرير، وبمعانٍ لم يذكرها النحاة كـ: (ما)، و(ألاَ)، والأمر، والسؤال، والتمني،... إلخ. وحَكَمهم في جميع تلك المواضع وغيرها هو السياق وما قد يستفاد منه من قرائن ترجّح صلاحية هذا المعنى أو ذاك.

هذه صورة معاني الأدوات في حقل التفسير، حتى إذا ارتحلتْ إلى النحو والنحاة – وبخاصة البصريون منهم – وجدنا الأداة تُقيّد بمعنى واحد ليس غير بحجة أنّه الأصل!! على أنّ موقف النحاة تجاه ظاهرة (التناوب) لم يكن موحدًا حتى على مستوى الفريق الواحد؛ لأنّا وجدنا من البصريين من يؤمن بتناوب الأدوات وتعاقبها في المعنى. وهذا ما يجليه المبحث التالي.

المبحث الثالث: النحاة والتناوب:

مذهب سيبويه ومن تابعه من نحاة البصرة أنّ الأدوات لا تنوب عن بعضها، وما أوهم خلاف ذلك فإنّه يُردُّ بالتأويل إليه، ويظهر موقف سيبويه هذا عند حديثه عن بعض أدوات الجر كـ (في)، إذ قال: "وأمّا (في) فهي للوعاء، تقول: (هو في الجرابِ)، وفي الكيسِ)، و(هو في بطنِ أمّه)، و(هو في الغُلِّ)، لأنّه جعله إذا أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك: (هو في القبةِ وفي الدارِ)، وإنْ اتسعتْ في الكلام فهي على هذا، وإنّما تكون كالمَثَل يُجاء به، يقاربُ الشيء وليس مثلَه" [218]. أمّا نحاة الكوفة فقالوا بالتناوب، وعدّدوا للأداة الواحدة أكثر من معنى فاتسعوا ونوعوا، وقد لخّص ابنُ هشام الأنصاري هذين الموقفين المتعارضين بقوله: "مذهب البصريين أنّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنّ أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ إنّ (في) ليستْ بمعنى (على)، ولكن شبّه المصلوب لتمكنه

ISSN : 2410-1818

من الجذع بالحالِّ في الشيء، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمّن بعضهم (شربنَ) في قوله:

* شربنَ بماء البحرِ *

معنى (روينَ)، و(أحسن) في: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [219] معنى (لطف)، وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذًا، ومذهبهم أقل تعسفًا" [220].

إنّ قول ابن هشام هذا صريحٌ في أنّ البصريين لا يؤمنون بفكرة (التناوب في الأدوات)، وهو من جهة أخرى صريحٌ في أنّهم يعترفون بوجود هذه الظاهرة في اللغة، بدليل أنّهم يلجؤون إلى التأويل الذي يقبله اللفظ أو إلى التضمين عندما تصادفهم أمثلة من هذه الظاهرة، وقد بنى البصريون موقفهم هذا على مبدأ (استصحاب الحال)، وأنّ الأصل في الأداة أن تدلّ على معنى بعينه.

وتابع البصريين فيما ذهبوا إليه عددٌ من النحاة، منهم الجليس الدينوري الذي قال: "والذي ذكره شيوخنا في ذلك أنّ قوله سبحانه: ﴿إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ تقديره: مضافة إلى أموالكم، وقوله سبحانه: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ﴾ تقديره: مضافة نصرته إلى نصرة الله، وبهذه العلة أيضًا يضعف قولهم: إنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، ولا يلتفت إلى استشهادهم بقوله: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ " [221]. ومنهم المالقي الذي قال: "واعلم أنّ (في) حرف جار لما بعده، ومعناه الوعاء حقيقةً أو مجازًا، فالحقيقة نحو: (جعلتُ المتاعَ في الوعاءِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿أولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدون﴾ [222]، والمجاز كقولك: (دخلتُ في الأمرِ) وتكلمتُ في شأنِ حاجتِكَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوْا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [223]، وقوله تعالى: ﴿وَلَتَنَازَعْتُم فِي الأَمْرِ﴾ [224]، فهذا حقيقة أمرها، ثم تجيء بمعنى حروف أخر إذا حُقّقتْ رجع معناها إليها، كما ذُكر في غير موضع من هذا الكتاب" [225]. و(التحقيق) الذي قصده المالقي هو التضمين، هو العدول عن البساطة في تفسير معنى الأداة إلى ضرب من التكلف.

وقد ساق المرادي ما يؤكد هذا الرأي عند حديثه عن أداة الجر (مِنْ)، فقال: "ولم يُثبت أكثر النحويين لـ (مِنْ) جميع هذه المعاني، وتأولوا كثيرًا من ذلك على التضمين أو غيره، وقد ذهب المبرّد [226] وابن السراج [227] والأخفش الأصغر وطائفة من الحذّاق والسهيلي إلى أنّها لا تكون إلاّ لابتداء الغاية، وأنّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى" [228]. وقول المرادي هذا يشي بأمر ربّما اعتمده النحاة البصريون ومَن تابعهم في الحكم على ظاهرة التناوب في الأدوات، ذلك الأمر هو: نظرية الأصل والفرع، هذه النظرية التي تبسط سلطانها على النحو العربي من أوله إلى آخره، فالأصل في الأداة أنْ

ISSN : 2410-1818

تدل على معنى بعينه، وما ينجرّ من معانٍ أخر راجع إليه، وللتحقق من هذا الفرض نسوق هذه الطائفة من أقوالهم وأقوال من تابعهم:

* قال سيبويه في (الباء): "وباء الجر إنّما هي للإلزاق والاختلاط وذلك قولك: (خرجتُ بزيدٍ ودخلتُ به)، و(ضربتُهُ بالسوطِ): ألزقتَ ضربَكَ إيّاه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله" [229].

* وقال ابن فارس في (على): "وتكون للعلو، تقول: (هو على السطحِ)، وتكون للعزيمة كما تقول: (أنا على الحجِّ العامَ)، وتكون للثبات على الأمر، تقول: (أنا على ما عرفتني به)، وتكون للخلاف مثل: (زيدٌ على عمروٍ)؛ أي: مخالفهُ. وهي – وإنْ تشعبتْ – راجعة إلى أصل واحد" [230].

* وقال المجاشعي في (إلى) بعدما ذكر المعنى الأول فيها (انتهاء الغاية): "أنْ تكون بمعنى (مع) نحو قولك: الذودُ إلى الذودِ إبلٌ)، وفي التنزيل: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ أي: مع أموالكم، وهذا فرع والأول هو الأصل؛ لأنّه إذا حُقّق كان تقديره: مضافة إلى أموالكم" [231].

* وقال المالقي في (في): "وقالوا: (أدخلتُ الخاتمَ في إصبعي)، قال بعضهم: المعنى في ذلك كله (على)، وكل هذه المواضع إذا تأولتها وجدتَ فيها معنى (في) الذي هو الوعاء، ألا ترى أنّ معنى: ﴿فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ الوعاء، وإنْ كان فيها العلو؟" [232].

* وقال المرادي في معنى (اللام): "الملك نحو: (المالُ لزيدٍ)، وقد جعله بعضهم أصل معانيها، والظاهر أنّ أصل معانيها الاختصاص، وأمّا الملك فهو نوع من أنواع الاختصاص، وهو أقوى أنواعه، وكذلك الاستحقاق؛ لأنّ من استحق شيئًا فقد حصل له به نوع اختصاص" [233].

إنّ في هذه الأقوال وما شابهها نوعٌ من التقييد لا تقبله اللغة ولا يطيقه الكلام والمتكلمون، فليس الأصل في الأداة أنْ تدلّ على معنى واحد، بل الأصل فيها التنويع والاتساع، وهو الرأي الذي مال إليه الكوفيون ومن تابعهم من البصريين والنحاة المتأخرين مجاراةً للاستعمال وموافقةً للسياق. وقد جارى عددٌ من النحاة نحاةَ الكوفة فيما ذهبوا إليه من القول بالتناوب، فذكر الزجاجي عددًا كبيرًا من الأدوات التي تناوبت أمكنة بعضها منها: عن مكان الباء، واللام مكان على، وعلى بمعنى منذ، وعلى بمعنى إلى، واللام مكان على، ومِن مكان الباء، ومِن مكان في، وإلى مكان عند، وإلى مكان في، وعن مكان على، وغيرها كثير [234]. وقال الهروي: " اعلمْ أنّ حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعض، وقد جاء ذلك في القرآن وفي الشعر" [235]، ثمّ عدّد طائفةً من هذه الحروف المتناوبة. وعقد الثعالبي فصلاً مجملاً في وقوع بعض الأدوات مواقع بعض، لم يقتصر فيه على أدوات الجر، بل تجاوزه إلى: أدوات العطف، والنواسخ، وأدوات الاستفهام، والتحضيض، وغيرها، فذكر: أم بمعنى بل، وأو بمعنى الواو، وأنّ بمعنى لعلّ، وإنْ بمعنى لقد، وإلى بمعنى مع، وإلاّ بمعنى بل ولكنْ، وإذ بمعنى إذا،

ISSN : 2410-1818

وأنّى بمعنى كيف، وأيّان بمعنى متى، وبل بمعنى إنّ، وبعد بمعنى مع، وثمّ بمعنى الواو، وعن بمعنى بعد، وكأيّنٍ بمعنى كم، ولو بمعنى إنْ، ولولا بمعنى هلاّ، ولمّا بمعنى لم، ولا بمعنى لم، ولدن بمعنى عند، وغيرها كثير [236]. ونعتَ ابن هشام الأنصاري مذهب الكوفيين هذا ومن تابعهم بـ (المذهب الأقل تعسفًا) [237].

هذه صورة التناوب عند المتقدمين من النحاة، أمّا المعاصرون فلعلّ في مقدمة مَن عنوا بهذه الظاهرة المثيرة للجدل الدكتور: محمد حسن عوّاد الذي ساق عددًا كبيراً من حروف الجر التي قيل بأنّها نابتْ عن بعضها، ليقرر الرأي التالي: "إنّ مسألة التعاور مسألةٌ يأباها الاستعمال، وتفضي إلى مشكلات لغوية وإلى اضطراب كثير، وإنّه بالإمكان تأويل الشواهد التي يُحتجُّ بها تأويلاً سائغًا مقبولاً لا نبوَ فيه ولا إرهاق، وليعلم القارئ أيضًا أنّ طائفة من الشواهد التي استدل بها القائلون بـ (التعاور) فيها افتعال كثير، مِن مثل قولهم: إنّ (متى) تقع موقع (مِنْ) أو (في)، و(الكاف) تقع موقع (على) أو (اللام)" [238]. وأختلفُ مع العالم الجليل في هذا الرأي، كما أختلف فيه مع البصريين؛ ذلك أنّ الاستعمال يميل إلى التوسع والتنويع لا المحاصرة والتقييد، هذا أمرٌ، وأمرٌ آخر أنّ وقوع الأداة (متى) موقع (مِنْ)، كما في: (أخرجها متى كمِّه) ليستْ محل نقاش في هذا المقام، ذلك أنّها لغة وردتْ عن العرب تُروى كما هي، وإنْ كان يأباها الاستعمال.

وقد ختم الدكتور: عوّاد بحثه في التناوب بحقيقتين، تعنينا الأولى منهما ونصّها: "بطلان نيابة بعض حروف الجر عن بعضها بعضًا، وأنّ الشواهد التي سيقتْ للدلالة على التعاور راجعة إلى التركيب لا إلى الحرف، ورأيُنا أنّ كل حرف يؤدي معنى خاصًا به لا يؤديه غيره، وقد ينجر مع الحرف معانٍ أخر تؤول إلى المعنى الكلي الذي يختص به حرف دون غيره، ونحن في ذهابنا هذا المذهب نلتقي مع البصريين ونأخذ بما قالوه، فإنْ وجدتَ شاهدًا من شواهد العربية يشي ظاهره إلى أنّ حرف الجر كذا وقع موقع غيره، فأمعن النظر في التركيب، فإنّكَ واجد في النهاية الحرف على بابه، وهو المعنى الذي يفيده ابتداءً" [239]. إنّ الرأي أنّ ظاهرة (التناوب) هذه تؤول إلى السياق، فالأداة كلمة، والكلمة إنّما تكتسب معناها من السياق الذي ترد فيه، ولا حاجة إلى القول بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف للفرار من القول بـ (التناوب).

ومن الذين ردوا ظاهرة (النيابة) هذه الدكتور: عبد الله صالح بابعير الذي قال: "لا نيابة على مستوى حروف المعاني أو الأدوات التي تمتاز بأنّ معانيها وظيفية لا معجمية، تتجلى من خلال العلاقات السياقية الناشئة بين حرف المعنى ومكونات السياق الأخرى، فلا تنوب هذه الحروف عن شيء، ولا ينوب عنها شيء البتة" [240]. ويحق لنا أن نتساءل بعد هذا السرد: أيّهما أرجح: أنْ نلجأ إلى التأويل

ISSN : 2410-1818

والتضمين أم نعترف بوجود ظاهرة التناوب بين الأدوات؟ أنْ نحتكم إلى المبادئ والأصول أم إلى كلام الله عزّ وجل وكلام العرب من شعر ونثر؟!

المبحث الرابع: تناوب الأدوات واللغات السامية:

عنى بعض الباحثين في اللغات السامية بظاهرة تناوب الأدوات، وحرص على ردّ معظم معاني الأدوات في العربية إلى أخواتها الساميات بحسب تعبيره، وذلك بمقارنتها بها، وتبيّن أوجه التقارب والتباعد بينها، وإنْ لم يخلُ الأمر من تكلف، إذ يُلوى عنق المعنى ليًا، ليتوافق مع غيره في الساميات، ومن هؤلاء الباحثين الأستاذ: جورجي زيدان في كتابه (الفلسفة اللغوية). تحدث الأستاذ: زيدان عن معاني الأدوات، فبدأ بـ (الباء) فقال: "فالباء: حرف من حروف الجر، يستعمل لإفضاء معاني الأفعال إلى الأسماء، وهي تأتي لأربعة عشر معنى: الإلصاق، والتعدية، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة، والظرفية، والبدلية، والمقابلة، والمجاورة، والاستعلاء، والتبعيض، والقسم، والتوكيد، والغاية. ومعلومٌ أنّه لا يمكن أنْ تكون جميع هذه المعاني أصلية فيها، وأظن لا سبيل لنا إلى معرفة ما وُضعتْ للدلالة عليه في الأصل إلاّ مقابلتها بـ (الباء) المستعملة في أخوات العربية، وإذ ذاك نرى أنّ (الباء) لا تُستعمل في سائر تلك اللغات إلاّ للظرفية، فيُرجّح أنّ هذا هو الأصل في دلالتها عندنا، وما بقي من المعاني ليس إلاّ تفننًا عربيًا" [241].

إنّ قول زيدان هذا صريحٌ في أنّه لا يُؤمن بظاهرة التناوب، بدليل أنّه يردّ معنى (الباء) إلى أصل واحد كما فعل البصريون، غير أنّ هؤلاء الأخيرين ردوا الأداة إلى أصلها سالكين مسلك التأويل والتضمين، بمعنى أنّهم لم يخرجوا عن التركيب، وسلك زيدان مسلكًا بعيدًا، فقال: "فهل تساعدنا هذه النتيجة في تتبع أصلها؟ نعلم بالاستقراء أنّ هذه (الباء) هي بقية كلمة ذات معنى مستقل هي (بيت)، بدليل أنّ هذه الأخيرة مستعملة في السريانية بمعنى (في) أو (بين)، فيقولون: (بيت قبورا) أي: في أو بين القبور، ولنا (بي) وهي حلقة موصلة بين (بيت) والباء قد وردتْ في التلمود والترجوم بمعنى: في البيت، وهي في السريانية مجزوم (بيت) وتفيد الظرفية، فيكون لنا إذن سلسلة تامة الحلقات وهي: (بيت) ثمّ (بي) ثمّ (ب)، فيرجح أنّ (الباء) هي بقية (بيت)، ونظرًا لورود (بي) الكلدانية بمعنى الظرفية، لا مانع من أن تكون (في) في العربية مقلوبة عنها" [242].

إنّ مسلك زيدان مسلكٌ يقوم على المساواة بين معنى أداتين هما (الباء) و(في)، ثمّ هو مسلكٌ يفترض أنْ يكون أصل (الباء) كلمة (بيت) التي تعني في السريانية (في) أو (بين) ولا تعني (الباء)، وهو افتراض لا يسنده دليل ولا يعضده برهان، فإذا قارنّا رأيه هذا برأي الكوفيين في الأدوات وتناوبها وجدنا عند الكوفيين وعيًا بالوظائف والأساليب، ولم نجد عند زيدان سوى الدفاع المستميت عن فكرة (إرجاع الأداة إلى أصل واحد). وهذه ثلاثة من آرائه كما وردت مرتبةً في صفحات الكتاب:

ISSN : 2410-1818

(اللام): "و(اللام) كـ (الباء) تُستعمل لمعانٍ كثيرة، ومن المقابلة يتضح أنّ الأصل في دلالتها الإضافة والقصد؛ أي أنّها تتضمن معنى (إلى)، وهي تقوم مقامها في العربية والسريانية، وممّا يؤكد ذلك أنّ (إلى) قد فُقدتْ في السريانية تمامًا، أمّا في العبرانية فتحولتْ إلى (ال) ثم (ل)، فيُرجّح بل يؤكد أنّ هذه (اللام) بقية (إلى)"[243].

(الواو): "و(الواو) تُستعمل لما ينيف على (35) معنى جميعها تُردّ إلى الاستصحاب والاستئناف، وعليه يُرجّح كونها منحوتةً من أصل حُفظ في العبرانية، وهو (وَوْ) متعدّ مفاده: وصل وسمّر، ويُرجّح أيضًا أنّ (الفاء) مقلوبة عن هذه (الواو)، لأنّ هذه الأخيرة تؤدي معنى كليهما في العبرانية والسريانية، فهم يقولون: (آمنْ وتحيى) لما هو في لغتنا: آمنْ فتحيى)، ولا يصعب تبادلهما لأنّهما من مخرج واحد، أو أنّها بقية (فاءَ) بمعنى (عادَ)" [244] !!

(مِنْ): "أمّا (مِنْ) فتأتي لمعانٍ خمسة عشر يردّ جميعها إلى التبعيض، و(مِنْ) في العبرانية: جزء أو قسم، فربّما كانتْ مشتقةً من أصل يفيد قولنا: قَسم أو جزّأ، وهكذا فيما بقي من الأدوات، فإنّ معظمها قابل للرد بالاستقراء إلى أصله بشرط اعتبار فعل النحت، وقابلية الألفاظ للتغيير والتنوع دلالةً ولفظًا" [245].

لقد جعل الأستاذ: زيدان أصل معاني (اللام): الإضافة والقصد، فهي (إلى) التي فقدتْ حرفيها، ولم يبقَ منها إلاّ (اللام)، وليرجّح هذا الرأي استدل بفقد السريانية للأداة (إلى)، وتحولها في العبرية إلى (اللام)، ولنا أنْ نسأل الأستاذ هنا: أيّهما أقدم – بحسب علماء الساميات – العربية أو العبرية؟ ألا يُؤكد بعض مَن عنوا بهذا النوع من العلوم اللغوية أنّ العبرية أحدث اللغات المسماة بـ (السامية)؟! فكيف لها أنْ تؤثر في سابقتها؟! وكذلك فعل بـ (الواو)، إذ أرجعها إلى أصل عبري، ثمّ هو يفترض أنّ (الفاء) مقلوبة عن (الواو) !! ويعود فيفترض افتراضًا آخر أبعد حين يجعلها بقيةً من الفعل (فاءَ) !! ثمّ هو يجعل أصل معاني (مِنْ) التبعيض لتتوافق مع معنى (مِنْ) في العبرية، في حين أنّ الإجماعَ شبهُ منعقد بين النحاة في أنّ أصل معانيها ابتداء الغاية لا التبعيض.

إنّ مجمل ما يمكن أن يقال في هذا المقام أنّنا لسنا بحاجة إلى تتبع أصول معاني الأدوات في اللغات السامية، ولا نحن بحاجة إلى اللجوء للتأويل والتضمين، بل نحن بحاجة إلى الاعتراف بوجود ظاهرة (التناوب في المعنى بين الأدوات)، إيثارًا للاتساع، وطلبًا للتنويع، ولاسيما أنّ هذه الظاهرة تُسنَد بكلام الله عزّ وجل، وتُعضد كذلك بكلام العرب.

ISSN : 2410-1818

الخاتمة:

حاول هذا البحث دراسة موضوع (تناوب الأدوات) دراسةً وصفية تحليلية، وخلص في نهايته إلى متابعة الكوفيين في القول بـ (تناوب الأدوات في المعنى)؛ لأنّه وجد في قول البصريين نوعًا من التقييد لا تقبله اللغة ولا يطيقه الكلام والمتكلمون، فليس الأصل في الأداة أنْ تدلّ على معنى واحد، بل الأصل فيها التنويع والاتساع، ولاسيما أنّ هذه الظاهرة - ظاهرة التناوب - تُسنَد بكلام الله عزّ وجل وتُعضد كذلك بكلام العرب، ولا حاجة إلى القول بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف فرارًا من القول بـ (التناوب). وقد خلص البحث في سعية لإثبات هذا الفرض إلى عدد من النتائج الفرعية هي:

1. اختلفت نظرة المفسّر عن نظرة النحويّ - وبخاصة البصريّ - في تعدد معاني الأداة الواحدة، فالمفسّر يؤمن بفكرة تعدد معنى الأداة وأثر السياق في إكسابها دلالة معينة، وهو من جهة أخرى لا يؤمن بأنّ الأداة لها أصل واحد يجب أن تلتزمه ولا تخرج عنه، وهو لا يتقيد بقيود مثل: استصحاب الحال، وأنّ الأصل في الأداة أن تدل على معنى واحد، بل هو محتكم إلى النص الذي يفرض عليه في كثير من الأحيان تجاوز قيود النحو والنحاة.

2. ألزم نحاة البصرة أنفسهم القول بعدم التناوب بين الأدوات، فاصطدم قولهم هذا بكلام الله عزّ وجل وكلام العرب، فلجؤوا إلى التضمين والمجاز، وخرّجوا عليهما ما تعارض مع قاعدتهم. أمّا المفسرون ومعهم الكوفيون، فقد نظروا إلى الأداة كلفظة في النص تكتسب معناها منه بوصفها وحدةً من وحداته، فتعدد المعنى وتناوبت الأدوات معاني بعضها بعضًا.

3. ارتبط رأي النحاة البصريين ومَن تابعهم في الحكم على ظاهرة التناوب في الأدوات بنظرية الأصل والفرع، فالأصل في الأداة أنْ تدل على معنى بعينه، وما ينجرّ من معانٍ أخر راجع إليه، وهذا الرأي نوعٌ من التقييد لا تقبله اللغة ولا يطيقه الكلام والمتكلمون.

4. ردّ البحث آراء الأستاذ جورجي زيدان التي التمس فيها اللغات السامية لتفسير معاني بعض الأدوات مساواته بين معنى أداتين هما (الباء) و(في)، ثمّ هو مسلكٌ يفترض أنْ يكون أصل (الباء) كلمة (بيت) التي تعني في السريانية (في) أو (بين) ولا تعني (الباء)، وهو افتراض لا يسنده دليل ولا يعضده برهان، فإذا قارنّا رأيه هذا برأي الكوفيين في الأدوات وتناوبها وجدنا عند الكوفيين وعيًا بالوظائف والأساليب، ولم نجد عند زيدان سوى الدفاع المستميت عن فكرة (إرجاع الأداة إلى أصل واحد).

ISSN : 2410-1818

الهوامش:

([1]) التعريفات، ص (274).

([2]) النحو والدلالة، ص (41).

([3]) الإتقان 2/ 178.

([4]) سورة النمل (7).

([5]) البرهان 4/ 251 – 252، والآية (22) من: سورة محمد.

([6]) الجنى الداني، ص (24).

([7]) لسان العرب، مادة (نوب).

([8]) السابق والمادة نفسها.

([9]) الكليات 3/ 275.

([10]) ينظر: الكتاب 3/ 267، والمقتضب 3/ 177، والهمع 3/ 171.

([11]) ذ سب الـ سيوطي هذا القول لأبي عبيدة في الهمع 3/ 171، وقد ذكر أبو عبيدة الآية في (مجاز القرآن)، غير أنّه لم يتحدث عن هذا المعنى.

([12]) سورة البقرة (30).

([13]) ينظر: أمالي السهيلي، ص (25).

([14]) سورة آل عمران (80).

([15]) الجنى الداني، ص (192)، ومغني اللبيب 1/ 98.

([16]) ينظر: حروف المعاني ص (65)، ورصف المباني ص (167)، والجنى الداني ص (385).

([17]) ينظر: الجنى الداني ص (388 - 389).

([18]) البيت لعمر بن أحمر، وهو من شواهد: الاقتضاب ص (440)، و شرح الأشموني 2/ 214، والهمع 4/ 155. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1093).

([19]) ينظر: شرح التسهيل 3/ 14.

([20]) رصف المباني ص (169).

([21]) ينظر: الجنى الداني ص (387).

([22]) ينظر: شرح التسهيل 3/ 13.

([23]) سورة الأنعام (12).

([24]) البيت من شواهد: الأزهية ص (283)، وشرح الأشموني 2/ 214، والهمع 2/ 20. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (53).

([25]) الجنى الداني ص (388).

([26]) مغني اللبيب 1/ 89.

([27]) ينظر: الجنى الداني ص (385)، ومصابيح المغاني ص (103).

ISSN : 2410-1818

([28]) سورة النساء (2).

([29]) سورة آل عمران (52).

([30]) البيت من شواهد: الأزهية ص (273)، واللسان مادة (ذأب).

([31]) البيت من شواهد: الإنصاف مسألة (35)، والاقتضاب ص (243)، واللسان مادة (لمم). ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (735).

([32]) مصابيح المغاني ص (104).

([33]) ينظر: شرح التسهيل 3/ 13.

([34]) سورة النمل (33).

([35]) ينظر: الجنى الداني ص (387).

([36]) ينظر: الجنى الداني ص (518)، ومغني اللبيب 1/ 86.

([37]) ينظر: الأزهية ص (187).

([38]) سورة البقرة (150).

([39]) سورة النساء (148).

([40]) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو من شواهد: المقتضب 4/ 409، والأشموني 2/ 157، والهمع 1/ 229. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (3045).

([41]) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (35).

([42]) السابق والمسألة نفسها.

([43]) ينظر: الكتاب 3/ 152، ومغني اللبيب 1/ 39 – 40، ومصابيح المغاني ص (178).

([44]) سورة ص (6).

([45]) سورة المائدة (117).

([46]) سورة البقرة (125).

([47]) سورة النحل (68).

([48]) ينظر: الكشاف 3/ 155.

([49]) ينظر: الجنى الداني ص (221)، ومغني اللبيب 1/ 39، ومصابيح المغاني ص (178)، والهمع 4/ 146.

([50]) مغني اللبيب 1/ 39.

([51]) ينظر: الجنى الداني ص (223)، ومغني اللبيب 1/ 44، والهمع 4/ 148.

([52]) سورة البقرة (282).

([53]) البيت من شواهد: سيبويه 1/ 479، والأزهية (73) والخزانة 3/ 655، والسيوطي (32). ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2701).

([54]) ينظر: الكتاب 3/ 161 – 162.

([55]) ينظر: الجنى الداني ص (224)، والهمع 4/ 148.

([56]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 1/ 430 – 431.

([57]) ينظر: الأزهية ص (74).

ISSN : 2410-1818

([58]) ينظر: شرح التسهيل 3/ 374.

([59]) سورة آل عمران (73).

([60]) المعنى مذكور في: معاني القرآن 1/ 223.

([61]) الجنى الداني ص (224).

([62]) ينظر: معاني القرآن 1/ 297. هـ (4).

([63]) سورة النساء (176).

([64]) البيت من شواهد: الأزهية ص (71)، والسيوطي ص (44). ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2903).

([65]) ينظر: مغني اللبيب 1 / 46.

([66]) ينظر: السابق 1/ 33.

([67]) ينظر: الصاحبي ص (177).

([68]) ينظر: رصف المباني ص (192).

([69]) ينظر: الجنى الداني ص (214 – 215).

([70]) سورة الأعلى (9).

([71]) الإتقان 2/ 170.

([72]) سورة البقرة (23).

([73]) سورة البقرة (278).

([74]) البيت بلا نسبة في الإنصاف. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1356).

([75]) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (88).

([76]) السابق والمسألة نفسها.

([77]) السابق، مسألة (67).

([78]) سورة الإنسان (24).

([79]) ينظر: الإنصاف مسألة (67)، والصاحبي ص (173)، والجنى الداني ص (229 – 230)، ومغني اللبيب 1/ 75 – 76.

([80]) البيت من شواهد: الخصائص 2/ 458، والأزهية ص (128)، والخزانة 4/ 423. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (474).

([81]) ينظر: الكتاب 3/ 188.

([82]) مغني اللبيب 1/ 76 – 77. والبيتان من شواهد: ابن عقيل 2 / 287، وشرح الأشموني 3 /106، والهمع 2 / 134. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (771).

([83]) ينظر: حروف المعاني، ص (50 – 53).

([84]) البيت من شواهد: الأزهية ص (114)، وأمالي المرتضي 2/ 57، والسيوطي (70). ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1083).

([85]) رصف المباني ص (212).

ISSN : 2410-1818

([86]) ينظر: الكتاب 2/ 217.
([87]) ينظر: الجنى الداني ص (38)، والبرهان 4/ 222 – 223، والهمع 4/ 156.
([88]) ينظر: سر العربية، ص (345).
([89]) ينظر: شرح التسهيل 3/ 20.
([90]) ينظر: الجنى الداني ص (43)، ومغني اللبيب 1/ 122، والهمع 4/ 160.
([91]) سورة الإنسان (6).
([92]) البيت من شواهد: المحتسب 114/2، وابن عقيل 111/2، و شرح التصريح 2/2. ينظر: معجم شواهد النحو، شاهد (442).
([93]) مغني اللبيب 1/ 123.
([94]) تناوب حروف الجر، ص (36).
([95]) ينظر: الجنى الداني ص (41)، ومغني اللبيب 1/ 123، والهمع 4/ 161.
([96]) سورة الفرقان (59).
([97]) ينظر: مغني اللبيب 1/ 122، والهمع 4/ 162.
([98]) ينظر: شرح التسهيل 3/ 20 – 21.
([99]) سورة البقرة (54).
([100]) ينظر: الجنى الداني ص (39 - 41).
([101]) ينظر: المقتضب 1/ 10، وحروف المعاني ص (16)، والجنى الداني ص (426)، والهمع 5 / 236.
([102]) ينظر: الصاحبي ص (215).
([103]) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد تفسير الطبري 8/ 95، ولم أقف له على تخريج آخر.
([104]) سورة القيامة (19).
([105]) ينظر: الجنى الداني ص (427).
([106]) سورة الأعراف (11).
([107]) شرح عيون الإعراب، ص (249).
([108]) رصف المباني، ص (250).
([109]) ينظر: معاني القرآن 2/ 415.
([110]) البيت من شواهد: الأشموني 3/ 94، و شرح التصريح 2/ 140، والهمع 5/ 237. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (389).
([111]) ينظر: الجنى الداني ص (554)، ومغني اللبيب 1/ 144، والهمع 4/ 164.
([112]) ينظر: شرح التسهيل 3/ 346.
([113]) البيت من شواهد: الأشموني 3/ 297، والهمع 4/ 113. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1965).
([114]) الجنى الداني ص (555).
([115]) ينظر: الكتاب 4/ 230، ومصابيح المغاني ص (282)، والهمع 4/ 185.

ISSN : 2410-1818

([116]) ينظر: الهمع 4/ 186.
([117]) سورة المطففين (3).
([118]) ينظر: الجنى الداني ص (278).
([119]) ينظر: مغني اللبيب 1/ 164.
([120]) البيت من شواهد: المقتضب 2/ 320، والأزهية ص (277)، والأشموني 2/ 222، و شرح التصريح 2/ 14. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (3111).
([121]) مغني اللبيب 1/ 164.
([122]) السابق والصفحة نفسها.
([123]) سورة القصص (15).
([124]) سورة البقرة (102).
([125]) مغني اللبيب 1/ 164. والآية (44) من سورة الحاقة.
([126]) حروف المعاني ص (75).
([127]) السابق والصفحة نفسها.
([128]) ينظر: الكتاب 4/ 266، و شرح التسهيل 3/ 28، ورصف المباني ص (430)، والجنى الداني ص (245)، والهمع 4 /189.
([129]) شرح التسهيل 3/ 29.
([130]) الأزهية ص (245).
([131]) ينظر: الجنى الداني ص (63).
([132]) سبق الاستشهاد بالبيت في موضع وتخريجه.
([133]) البيت من شواهد: رصف المباني ص (377)، والجنى الداني ص (63).
([134]) سورة الأنعام (139).
([135]) ينظر: الجنى الداني ص (77).
([136]) سورة طه (71).
([137]) سورة النمل (12).
([138]) البيت لـ سويد بن أبي كاهل، وقيل: لغيره، وهو من شواهد: المقتضب 2/ 319، والأزهية ص (268)، واللسان مادة (عبد). ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1606).
([139]) ينظر: الجنى الداني ص (251).
([140]) سورة الشورى (11).
([141]) ينظر: مغني اللبيب 1/ 191.
([142]) ينظر: الكتاب 4/ 217، و المقتضب 4/ 140، والهمع 4/ 194.
([143]) رصف المباني ص (276).
([144]) شرح التسهيل 3/ 38.
([145]) الجنى الداني ص (86).

ISSN : 2410-1818

([146]) ينظر: الكتاب 4/ 217، و المقتضب 4/ 143، والهمع 4/ 200.

([147]) ينظر: الهمع 4/ 202.

([148]) سورة الإسراء (107).

([149]) ينظر: معاني القرآن 1/ 250.

([150]) سورة آل عمران (193).

([151]) الكافية في النحو بشرح الرضي 6/ 32.

([152]) سورة الأحقاف (11).

([153]) البيت من شواهد: الخزانة 3/ 618، والل سان مادة (دمم)، والأشموني 2/ 218. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2455).

([154]) ينظر: الجنى الداني ص (101).

([155]) سورة الإسراء (78).

([156]) رصف المباني ص (297).

([157]) السابق والصفحة نفسها.

([158]) ال سابق ص (298). والبيت لمتمم بن نويرة، وهو من شواهد: الأزهية ص (289)، والأشموني 2/ 218، وشرح التصريح 2/ 48. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1644).

([159]) ينظر: الكتاب 3/ 115.

([160]) ينظر: الأصول في النحو 2/ 157، 3/ 179.

([161]) ينظر: الإيضاح، ص (250).

([162]) ينظر: الأزهية، ص (199).

([163]) ينظر: شرح التسهيل 3/ 417.

([164]) ينظر: الجنى الداني ص (285)، ومغني اللبيب 1/ 293، والهمع 4/ 342.

([165]) سورة يوسف (17).

([166]) سورة النساء (9).

([167]) البيتان لتوبة بن الحمير، وهما من شواهد: ابن عقيل 3/ 108، والأشموني 4/ 38، والهمع 4/ 342. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (491).

([168]) شرح الألفية، ص (710- 711).

([169]) سورة يونس (98).

([170]) الجنى الداني ص (608).

([171]) ينظر: الكتاب 4/ 230، وحروف المعاني ص (50)، ورصف المباني ص (388)، والهمع 4/ 212.

([172]) ينظر: شرح عيون الإعراب، ص (190 – 191).

([173]) سورة الشورى (45).

([174]) الجنى الداني ص (314).

([175]) السابق والصفحة نفسها.

ISSN : 2410-1818

([176]) سورة فاطر (40).
([177]) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد الجنى الداني ص (314).
([178]) ينظر: الجنى الداني ص (314).
([179]) سورة الأنبياء (77).
([180]) ينظر: الجنى الداني ص (313).
([181]) ينظر: الكتاب 3/ 189.
([182]) سورة الإنسان (1).
([183]) ينظر: معاني القرآن 3/ 213.
([184]) ينظر: المقتضب 3/ 289.
([185]) ينظر: حروف المعاني، ص (2).
([186]) ينظر: رصف المباني، ص (470).
([187]) ينظر: مغني اللبيب 2/ 405.
([188]) البيت لزيد الخيل، وهو من شواهد: المقتضب 1/ 44، والخصائص 2/ 463، وشرح المفصل 8/ 153.
ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2667). والرواية في المعجم: (القاع ذي الأكم).
([189]) رصف المباني، ص (470 - 471).
([190]) ارتشاف الضرب 3/ 257.
([191]) الهمع 4/ 394.
([192]) ينظر: الجنى الداني ص (345)، ومغني اللبيب 2/ 407.
([193]) سورة الفجر (4).
([194]) الجنى الداني ص (345).
([195]) مغني اللبيب 2/ 407.
([196]) سورة الرحمن (60).
([197]) جذور التحليل النحوي، ص (172).
([198]) سورة البقرة (28).
([199]) سورة آل عمران (86).
([200]) المفردات ص (444)، والآية (7) من: سورة التوبة.
([201]) البرهان 4/ 284 – 285.
([202]) سورة البقرة (150).
([203]) سورة النمل (10 - 11).
([204]) الإتقان 2/ 160.
([205]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (35).
([206]) سورة المائدة (6).
([207]) سورة النساء (2).

ISSN : 2410-1818

([208]) سورة آل عمران (52).
([209]) ثمار الصناعة ص (124).
([210]) البرهان 4/ 206.
([211]) سورة المائدة (6).
([212]) رصف المباني ص (224).
([213]) سورة طه (9).
([214]) سورة الفجر (5).
([215]) سورة البقرة (210).
([216]) البرهان 4/ 370. والآية (103) من سورة الكهف.
([217]) السابق 4/ 371.
([218]) الكتاب 4/ 226.
([219]) سورة يوسف (100).
([220]) مغني اللبيب 1/129 – 130.
([221]) ثمار الصناعة ص (124).
([222]) سورة البقرة (39).
([223]) سورة البقرة (208).
([224]) سورة الأنفال (43).
([225]) رصف المباني ص (450 – 451).
([226]) ينظر رأي المبرد في: المقتضب 4/ 136 – 137.
([227]) ينظر رأي ابن السراج في: الأصول في النحو 1/ 409.
([228]) الجنى الداني ص (315).
([229]) الكتاب 4/ 217.
([230]) الصاحبي، ص (234).
([231]) شرح عيون الإعراب، ص (191).
([232]) رصف المباني ص (451 – 452).
([233]) الجنى الداني ص (96).
([234]) ينظر: حروف المعاني ص (74) وما بعدها.
([235]) الأزهية ص (267).
([236]) ينظر: سر العربية ص (354 – 358).
([237]) ينظر: مغني اللبيب 1/ 130.
([238]) تناوب حروف الجر، ص (46).
([239]) السابق ص (81).
([240]) ظاهرة النيابة في العربية (رسالة دكتوراه)، ص (498).

ISSN : 2410-1818

([241]) الفلسفة اللغوية ص (47 – 48).

([242]) السابق ص (48).

([243]) السابق والصفحة نفسها.

([244]) السابق ص (49).

([245]) السابق ص (57).

ISSN : 2410-1818

المصادر والمراجع:

الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، 1989م.

الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط (2)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م.

الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط (2) مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م.

أمالي السهيلي في النحو واللغة، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، مطبعة السعادة، القاهرة، 1970م.

أمالي ابن الشجري، هبة الله علي بن محمد، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1961م.

الإيضاح، أبو علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط (2)، عالم الكتب، بيروت، 1996م.

البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: يوسف المرعشلي وجمال الذهبي وإبراهيم الكردي، ط (2)، دار المعرفة، بيروت، 1994م.

التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، 1987م.

تناوب حروف الجر في لغة القرآن، محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمّان، 1982م.

ثمار الصناعة في علم العربية، الحسين بن موسى (الجليس النحوي)، تحقيق: حنّا بن جميل حداد، وزارة الثقافة، عمّان، 1994م.

ISSN : 2410-1818

جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القدمى، فخر الدين قباوة، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، 2007م.

الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.

حروف المعاني، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل بإربد، 1986م.

رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط (2)، دار القلم، دمشق، 1985م.

شذرات من النحو واللغة والتراجم، حنا بن جميل حداد، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، إربد، 2006م.

شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم النحوي، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د. ت.

شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، محمد بن مالك الأندلسي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

شرح عيون الإعراب، علي بن فضال المجاشعي، تحقيق وتقديم: حنا بن جميل حداد، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، إربد، 2007م.

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن زكريا بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1977م.

ظاهرة النيابة في العربية.. دراسة وصفية تحليلية (رسالة دكتوراه)، عبد الله صالح بابعير، إشراف: هادي نهر، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997م.

فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق وترتيب: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، ط (3)، القاهرة، 1972م.

ISSN : 2410-1818

الفلسفة اللغوية، جورجي زيدان، دار الجيل، بيروت، 1982م.

كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1991م.

كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد على التهانوي، تقديم: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل: عبد الله الخالدي، ترجمة: جورج زيناتي، مكتبة لبنان، بيروت، 1996م.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1983م.

الكليات، أبو البقاء الكفوي، مقابلة وإعداد: عدنان درويش ومحمد المصري، ط (2)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1982م.

لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط (3)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1999م.

مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط (2)، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981م.

مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين الموزعي، تحقيق: عائض بن نافع العمري، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م.

معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط (3)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001م.

معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1988م.

معجم شواهد النحو الشعرية، حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1984م.

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ط (2)، دار الفكر، بيروت، 1981م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1999م.

ISSN : 2410-1818

مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط (4)، دار القلم، دمشق، 2009م.

المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضمية، عالم الكتب، بيروت، 1963م.

نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط (2)، دار الاعتصام، القاهرة، 1984م.

النحو و الدلالة... مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، 2000م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975م.